الوقف والإدارة الحضرية بمدينة الجزائر
خلال القرن الثامن عشر الميلادي (المساجد أنموذجا)

الأستاذ: أمير بوسف
مخبر الانتماء: مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة
مؤسسة التسجيل: جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2

– **الملخص:** قام الوقف بدور كبير في المجتمعات الإسلامية قديما وحديثا، وساهم في بقاء المجتمع المسلم محصنا بعد أن تعددت سلبيات الحكم وتعددت انحرافاته، وظل يمد مؤسسات المجتمع الإسلامي لموارد التي حافظت على تماسكه وترابطه. وقد عرفت ظاهرة الوقف تطورا وتنظيما كبيرين في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث أدى دورا أساسيا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الإدارية، وأصبح مظهرا من مظاهر الحياة اليومية في المجتمع الجزائري وخاصة مع نهاية الحكم العثماني.

يكمن الدور المهم للوقف في الجزائر العثمانية في الإدارة الحضرية من خلال العدد الكبير للعقارات التي تعود إليها، حيث أسهم بشكل كبير في تسيير قطاعات عديدة، المتمثلة في المرافق العمومية كالعيون والمساجد والثكنات لإضافة إلى مساعدة الفقراء والمحتاجين، وشؤون الطلبة والمدرسين. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي لعبه الوقف في مدينة الجزائر في الإدارة الحضرية من خلال التنظيمات والقوانين التي عرفتها مؤسسات الوقف، الشيء الذي ساعد على بقائها واستمرارها تؤدي دورها بشكل كبير في المجتمع.

Résumé: Le waqf constituait le phénomène le plus important dans la vie intérieur de l'Algérie à l'époque ottomane, il représentait le facteur le plus sensible dans la vie quotidienne algérienne au plan spirituel, culturel, social, économique et administratif. il devint ainsi, à la fin de l'époque ottomane, le mode dominant de propriété .en effet, une grande partie des biens de la ville d'Alger étaient sous le régime du waqf.

Sans revenir sur les détails concernent la nature, les conditions et les objectifs de la constitution des biens waqf en islam. Il est utile de rappeler que waqf en Algérie ottomane était une institution spécifique musulmane traduisant l'intention pieuse manifeste des algériens en faveur des actions religieuses et de charité. Le waqf était devenu à l'époque ottomane, une institution religieuse solidement structurée et

administrée, protégée par les autorités ottomanes et respectée par l'ensemble de la population.

La problématique de cette étude est basé sur une approche de l'activité de la fondation du waqfs des mosquées dans la ville d'Alger, d'apres les informations contenues dans les fonds d'archives, notamment les documents relatifs aux bien waqfs des mosquées dans cette époque, l'accent et mis sur l'influence importante de cette fondation sur la vie de la société locale, une telle approche permettra de mieux entrevoir la place de cette fondation dans la vie intérieure de l'Algérie ottomane et son rôle primordial dans les relations qu'entretenait les gouverneurs avec les gouvernées.

تعرضت العديد من الدراسات للجانب الحضاري في فترات متعددة من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وركز بعضها على جزئيات منه، كما أن التاريخ السياسي حظي بعناية كبيرة، أما الجانب الاجتماعي والثقافي حرى تناوله في إطار عام تتبع تاريخه ونشأته.

يمثل الوقف بؤرة النهضة العلمية والفكرية والعربية والاسلامية على مدار قرون، أسهم الواقفون من حكام وعلماء وأفراد في هذه العملية، حيث وجد ان العديد من المؤسسات التي كانت قائمة بمدينة الجزائر نالت نصيبا وافرا من جهد الواقفين، تسابق المئات منهم في تحبيس أملاكهم الشيء الذي ضمن لستمرارية مؤسسات المجتمع وأداء خدماتها.

يكمن الدور المهم للوقف في الجزائر العثمانية في الإدارة الحضرية من خلال العدد الكبير للعقارات التي تعود إليها، حيث أسهم بشكل كبير في تسيير قطاعات عديدة ، المتمثلة في المرافق العمومية كالعيون والمساجد وشؤون الطلبة والمدرسين والثكنات لإضافة الى مساعدة الفقراء والمحتاجين. ومن خلال عشرات الوثائق الموجودة في دور الأرشيف[1] وما كتب في مراجع حديثة، تكونت هذه الدراسة التي أعتقد انها لا تزال قاصرة عن تقديم صورة واقعية للدور الكبير الذي أداه الوقف في تشييد بنية المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، وبنوع من الدراسة سنحاول توضيح وتقريب الفكرة بدقة للدور الذي لعبه الوقف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني.

تعتبر ظاهرة الوقف من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية التي دعا إليها الدين الإسلامي فهو نظام قديم أصيل يستمد من القرآن الكريم إطاره العام، وأصوله المبثوثة من السنة النبوية الشريفة[2].

عرف نظام الوقف تطورا كبيرا في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث رسخه الحكام الأوائل وسار عليه سائر الحكام بعدهم، فقد عرفت كل المدن الجزائرية الوقف كتنظيمه إجراءاته الخاصة وهياكله المنظمة ومؤسساته المتميزة، حيث تكاثرت الأوقاف بشكل مثير للانتباه وأضحت مؤسسة الأوقاف بوجه عام إحدى المؤسسات الهامة، من حيث إسهامها في

الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل والإدارية أيضا، وأضحى تسيير الحواضر (المدن) مرتبطا أشد ارتباط بها.

تكمن أهمية الوقف في الإدارة الحضرية، إذ كان له دور كبير في تسيير المرافق العمومية كالمساجد والعيون والثكنات، إضافة إلى مساعدة الفقراء والمحتاجين والطلبة والمدرسين (المعلمين). وللتنبيه لهذه الأهمية نستند إلى ما ذكره أومرا (Aumerat) عن الإدارة الفرنسية عشية لستيلائها على المدينة سنة 1830م، أنها بفضل المؤسسات الوقفية القائمة وقتذاك، لم تكن في حاجة للبحث عن مداخيل لتسيير قطاعات عدة[3] بمعنى آخر أن مصاريف صيانة المساجد والمقابر والمرافق العامة، لم تكن تتحملها الإدارة الفرنسية، وإنما كانت على عاتق وكلاء مؤسسات الأوقاف المختلفة.

والوقف نوعان، وقف خيري (عام) ووقف ذري (أهلي)، أما لنسبة للوقف الخيري فهو الذي يعود انتفاعه مباشرة على الجهة الخيرية قد تكون مدرسة، مسجدا، زاوية، عامة المسلمين أو أي مؤسسة خيرية[4].

أما الوقف الذري فهو الذي يوقف في لبتداء الأمر حسب المذهب الحنفي على نفسه ثم على جهة أخرى قد تكون من أفراد عائلته أو خارجا عنها، ويجعل آخره لجهة خيرية بعد انقطاع نسل صاحب الوقف[5].

توزعت الأملاك المحبسة في مدينة الجزائر على عدة مؤسسات وقفية وجهات خيرية كانت قائمة وقتذاك كأوقاف الحرمين الشريفين، أوقاف الجامع الأعظم، أوقاف سبل الخيرات، أوقاف العيون وأوقاف الجند والثكنات، حيث تندرج مقاربتنا في توضيح الإشكالية المتمثلة في الدور الذي لعبه الوقف في حركية مجتمع مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر الميلاديين.

سنخصص هذه الدراسة للمساجد المستفيدة من مردود الوقف الخيري الذي يرجو صاحبه من وراء وقفه فعل الخير ونيل الثواب، كما تذكره الو ثق بين طياتها، نذكر على سبيل المثال: "... أشهد الآن أن ابتياعه للدار المذكورة بقصد نية وسماع متقبلة إن شاء مرضية، بناء مسجد بمكان الدار للصلاة ، تقبل منه الأعمال وبلّغه في الدارين غاية السؤال والآمال..."[6] ، وأيضا "... أشهد الآن شهيديه على نفسه الكريمة لما جلبت عليه طبيعته من التقرب إلى سبحانه وتعالى والتزلف إليه لأعمال الصالحات حبّس ووقف لله تعالى على المسجد..."[7].

- أوقاف الجوامع والمساجد:

حظيت الجوامع والمساجد هتمام كبير خلال مراحل لتاريخ الاسلامي، إذ كان تشييدها وتوفير لخدمات المناسبة لها هدفا سعى إليه خلفاء وحكام ووزراء وعلماء وأثر ء لتقام فيها الشعائر الدينية، إضافة الى استخدام بعضها للتعليم، فهي مواطن للعبادة وللذكر، ومعاهد التعليم وتدارس للقرآن الكريم، منذ عهد للدعوة المحمدية وفيها منابر للتوجيه للديني والإرشاد إلى الإصلاح وإحياء للقيم الاسلامية ومعالجة القضا الاجتماعية ومقاومة البدع السيئة واشعار المسلمين بمسؤوليتهم في الحياة وإقناعهم بضرورة التنمية والإسهام في حركة التقدم وتحقيق الازدهار.

احتضنت مؤسسة الوقف المساجد التي كانت تحتاج الى موارد للإنفاق عليها، خاصة عندما لا يتوافر المتطوعون للقيام بشؤونها، ودور المساجد

في المجتمع الاسلامي كبير، فهي لأماكن عبادة مقدسة، لأمر تعالى ورسوله الحفاظ عليها والاعتناء بها، لقوله : (من بني مسجدًا لله بنى له في الجنة مثله)[8]، فكانت المساجد في القديم، بناؤها والاعتناء بها من مصاريف ونفقات للمؤمنين والمحسنين، طمعا في الأجر والثواب وليست على عاتق الدولة، وهذا ما لاحظناه أيضا في الجزائر خلال العهد العثماني، تعدد المساجد وكثرتها إضافة إلى ذلك خصصت لها أوقافا تنفق عليها وتتكفل بتسييرها بصفة منتظمة ومهيكلة.

ذكر العديد من المؤرخين الذين زاروا الجزائر، كثرة عدد مساجدها وجمال هندستها، حيث يذكر المؤرخ الإسباني هايدو (Haedo) أنه في أواخر القرن السادس عشر، كان يوجد بمدينة الجزائر وحدها مائة مسجد (كبير وصغير) يُسيّر من طرف المرابطين[9]، ونظرا لنمو وتطور ظاهرة الوقف خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، واهتمام الجزائريين بهذه المؤسسات وخاصة فئة الحكام، أصبحت تشتمل على عدد لا بأس به من المساجد ومراكز التعليم، حيث يذكر دوفولكس (DEVOULX) أنه مع نهاية الحكم العثماني كان يوجد بمدينة الجزائر 166 مؤسسة دينية، 13 مسجدا كبير و109 صغير، و32 ضريحا و12 زاوية[10] وحسب التقرير الذي قدمته الإدارة الفرنسية سنة 1836م، كان يوجد 103 مسجد[11]، وفي تقارير أخرى في نفس الفترة تذكر أنه يوجد 102 أو103 مسجد[12]. ومن خلال هذه الأرقام نستطيع القول أن هذه المساجد هي ثمرة النشاط الذي عرفته الجزائر خلال القرنين السابقين، من بناء المساجد وتجديدها وترميمها والحفاظ عليها[13]، والدليل على ذلك أن معظمها بقي قائما إلى غاية الاحتلال الفرنسي سنة 1830م.

أما لنسبة لدراستنا هذه، فإن اهتمام الأفراد بهذا المعلم الديني والتاريخي يصور لنا عدد العقارات المحبسة على المساجد، فقد حظيت بعدد كبير من الأوقاف، واحتلت بذلك المرتبة الأولى في حجم الأملاك المحبسة، وهذه المساجد هي:

* **الجامع الأعظم**: مسجد مالكي، يعد أقدم وأكبر الجوامع وقتئذ، والذي بقي موجودا إلى يومنا هذا[14] يرجع بناءه إلى القرن الحادي عشر، تدل الكتابة الموجودة على منبره أنه كان موجودا في رجب 409هـ/1018م[15].

لقي الجامع الأعظم اهتماما كبيرا من طرف الحكام العثمانيين، حيث كان له دورا رائد خلال كل الفترة العثمانية في شتى الميادين القضائية والدينية والتعليمية وحتى الاجتماعية والسياسية، فقد احتضن المجلس العلمي وغطى على أنشطة كل الجوامع الأخرى، حتى التي أنشأها الأتراك أنفسهم[16]، وكثيرا ما كانت فيه الأولوية للمفتي المالكي على المفتي الحنفي في مختلف القضايا[17]، وبما أن الجامع الأعظم يعد قبلة للجزائريين ومنبرا للعثمانيين فقد خصصت له أوقاف تنفق عليه، بلغ دخلها السنوي سنة 1830م ما قيمته 43222,70 فرنك[18]، وما فتئت هذه المؤسسة تتطور حتى استولت عليها السلطات الفرنسية سنة 1843، بعد لقاء مفتيها مصطفى بن الكبابطي بموقفه المعادي للاحتلال الفرنسي[19].

من خلال استقراء الوثائق الخاصة بأوقاف الجامع الأعظم، لاحظنا أن حصة الجامع الأعظم من الأملاك المحبسة كانت كبيرة مقارنة لمساجد

الأخرى، حيث بلغ عددها خلال القرن الثامن عشر 284 عقارا ما بين فنادق دور، حمامات، محلات تجارية واراضي زراعية[20].

* **مسجد كتشاوة:** مسجد حنفي، يقع مكانه بشارع الديوان أمام السوق المعروف بسوق كتشاوة، تذهب الروايات إلى أنه أنشئ على ربوة تعرف برحبة الماعز (كجاوة)[21]، ومنه أخذت تسمية المسجد فعرف بمسجد كتشاوة، لكننا لا نعرف الضبط بريخ إنشائه، سوى ما تذكره أقدم الوثائق المتعلقة به والتي تعود إلى سنة 1020هـ/1612م[22].

كانت تشرف على تسييره مؤسسة سبل الخيرات[23]، أعاد بناءه الداي حسن باشا سنة 1209هـ/1794م-1795م، حيث قام بتوسعته وتزيينه الرخام على نمط مسجد السيدة فعد من أجمل مساجد مدينة الجزائر من حيث النقوش وطراز العمارة، ثم حولته السلطات الفرنسية بعد الاحتلال إلى كنيسة[24].

بلغ عدد الأملاك الموقوفة عليه 36 عقارا خلال القرن الثامن عشر، 23 عقارا من تحبيس للداي حسن باشا أغلبها حوانيت (19 حانوت) في الفترة الممتدة بين 1209هـ/1794م والملفق 1212هـ/1797م[25] وهي ثروة لا بأس بها وذلك لما تدره هذه الأملاك من فوائد.

* **مسجد السيدة:** يقع مكانه قبل المدخل الرئيسي لقصر الجنينة (قصر باشوات الجزائر)، تذهب الروايات إلى أنه من بناء بنت الناصر الحمادي صاحب بجاية، ومنه أخذت تسمية المسجد فعرف بمسجد السيدة، كان المكان المفضل لصلاة حكام الجزائر وحاشيتهم، وللمقر المعتاد لاجتماع مجلس الأعضاء لتبادل الرأي والمشورة واتخاذ القرارات، أعاد بناءه للداي شعبان باشا سنة 1198هـ/1784م بعد أن تعرض لأضرار كبيرة، ثم اعتنى به وحسن عملته خلفه للداي حسن باشا 1794م، فعدّ من أجمل مساجد مدينة الجزائر من حيث النقوش وطراز العمارة، هُدّم من طرف الفرنسيين بعد احتلالهم لمدينة الجزائر سنة 1830م[26]. بلغ عدد الأملاك الموقوفة عليه 21 عقارا، كلها من تحبيس خوجة مقطعجي بدار الإمارة العلية[27]، وبذلك احتل المرتبة الثانية من حيث أوقاف المساجد الحنفية بمدينة الجزائر.

* **مسجد المصلى:** مسجد حنفي، يقع في المكان المعروف لمصلى خارج باب الواد أمر ببنائه الداي باشا التريكي في أواسط رمضان عام 1086 ه/1675م[28].

بلغ عدد الأملاك الموقوفة عليه 13 عقارا، كلها من تحبيس للداي باشا التريكي في الفترة الممتدة بين 1087-1094هـ/1676-1682م[29]، يصرف مردودها مباشرة على هذا المسجد من صيانة وترميم وتسديد النفقات الأخرى.

* **مسجد شعبان خوجة:** مسجد حنفي، يقع بالقرب من باب الجزيرة في المكان المعروف بقاع السور، شيّد من طرف للداي شعبان باشا في مكان دار كانت موجودة هناك، اشتراها من ماله الخاص حسبما جاء في عقد التأسيس، الذي يعود تاريخه إلى شهر ربيع الثاني 1104هـ/1692م[30]. تشرف على تسييره مؤسسة سبل الخيرات.

بلغ عدد الأملاك الموقوفة عليه 11 عقارا، منها 06 عقارات حبست من طرف للداي شعبان باشا في الفترة الممتدة بين (1104-1106هـ/1692-1694م)[31]، يصرف ريعها

على هذا المسجد في كل ما يلزمه من صيانة وترميم وغير ذلك.

* **مسجد عبدي باشا:** مسجد حنفي، يقع لقرب من دار الانكشارية للقريين، شيّد من طرف للداي عبدي شا سنة 1138 ه/ 1725-1726م، وهو يحمل اسم مؤسسه[32]، وفي سنة 1162هـ/1748-1749م بنى للداي بن بكير مدرسة ألحقت بهذا المسجد الجامع[33].

بلغ عدد الأملاك المحبسة عليه 11 عقارا، كلها من تحبيس للداي عبدي شا في للفترة ما بين 1138-1143هـ/1725-1730م[34]، وهذا عدد معتبر مقارنة لأملاك الموقوفة على المساجد الأخرى.

* **الجامع الجديد:** يعد المسجد الرئيسي لأتباع للمذهب الحنفي بمدينة الجزائر، ومقر المفتي الحنفي، حيث يتولى به الإفتاء والإملاء[35]، أسس من طرف جماعة من لجيش الانكشاري على موقع المدرسة العنلنية عام 1070هـ/1660م[36]، يقع مكلنه أعلى ب الجزيرة على بعد أمتار فقط من الجمع الأعظم، وحسب ما تذكره المصادر أن تسميته لجامع الجديد، تمييزا له عن المساجد الحنفية للتي كلنت موجودة بمدينة الجزائر قبل ريخ تشييده[37].

لكن لرغم من أنه المسجد الرئيسي لأتباع للمذهب الحنفي، مذهب الطبقة الحاكمة في للبلاد، إلا أن أوقافه قليلة مقارنة لمساجد الأخرى حيث بلغ عدد العقارات الموقوفة عليه خلال للقرن 18م تسعة عقارات، كلها من تحبيس الدا ت وأفراد الجيش الانكشاري.

* **مسجد علي باشا:** شيّد هذا المسجد في شهر ربيع للثاني 1164هـ/1750-1751م من طرف للداي علي شا نقسيس، مكان المسجد المعروف بسيدي الأكحل وقديما بزاوية لقرون، يقع مكلنه أعلا دار الانكشارية القديمة[38]، وفي سنة 1173هـ/1760م أضاف له مساحة حانوت من أجل توسعته[39].

بلغ عدد الأملاك الموقوفة عليه 09 عقارات، كلها من تحبيس للداي على شا نقسيس في للفترة (1173-1174هـ/1760م)[40]، يصرف مردودها في مستلزمات المسجد.

* **مسجد القصبة الخارجي:** مسجد حنفي، يقع مكلنه مقابل لباب القصبة، وهو مسجد صغير له منارة قليلة الارتفاع[41]، أقدم العقود للتي تشير إلى وجود هذا المسجد تعود إلى عام 1064هـ/1653-1654م[42] أعيد بناؤه وتوسعته سنة 1233 ه/1817-1818م من طرف للداي حسين شا بعد أن اهترأ بنيانه[43].

بلغ عدد الأملاك المحبسة عليه 06 عقارات، كلها من تحبيس للداي حسين شا، سُجلت خلال شهر جمادى الأولى عام 1235هـ/ 1819م[44].

* **جامع صفر:** يعد من المساجد الحنفية العتيقة، يقع في القسم العلوي من المدينة للذي يذكر في الوثائق بحي الجبل، تشرف على إدارته مؤسسة سبل الخيرات[45].

شيّد هذا المسجد من طرف القليد عبد صفر (العلج) معتوق خير الدين بربروس يقال إن بناءه دام تسعة أشهر، من شهر رجب 940هـ/جانفي 1534م إلى غلية ربيع الأول 941هـ/1534م[46]، جدد بناءه للداي حسين شا في سنة 1242هـ الموافق لـ 1826م-1827م[47]. بلغ عدد الأملاك الموقوفة عليه

05 عقارات من تحبيس للدا ت والحيش الانكشاري خلال القرن 18م.

استنادا إلى عقود الوقف الخيري، فإن اهتمام الواقفين بهذا المعلم الديني والتاريخي يصورلنا عدد العقارات المحبّسة على المساجد، حيث تعددت وتنوعت بين عقارات ومحلات تجارية واراضي زراعية، توزعت داخل المدينة وخارجها، وبفضل الإدارة السليمة للوقف الجزائري يعود الفضل للعثمانيين في تطويرها، ساهمت في الحفاظ على الأملاك الوقفية من خلال الإجراءات والقوانين التي سمحت للمؤسسات الوقفية ضمان الاستفادة من ريع الأوقاف وبقائها في حالة عجز القائمين عليها من تجديدها أو إصلاحها مثل المعاوضة والعناء (الكراء)[48] وهي إجراءات تهدف الى استمراريتها وضمان المورد الرئيسي لتلك المؤسسات، الشيء الذي ساعدها على أداء دورها بشكل عادي، مثل الجامع الأعظم الذي لم يكن فقط للصلاة وحفظ القران والتدريس، بل كان تعقد فيه جلسات المجلس العلمي للفصل في القضا الشائكة والمعقدة وإصدار الفتوى، لإضافة الى الدور العلمي[49].

لم تكن نفقات ومصاريف هذه المساجد على عاتق الدولة، ولغا من ريع الوقف، يصرف على القائمين على هذه المساجد من أئمة وقيمين وللموظفين الاخرين وحتى المدرسين والطلبة، لإضافة الى مستلزمات المسجد من حصير وزيت للإ رة وحتى الصيانة والترميم.

و لتالي الشيء الذي نلاحظه أن الوقف أسهم في الإدارة الحضرية من خلال وعي الافراد المجتمع الجزائري همية الوقف في الحياة السيلسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال ضمان هذه المؤسسات تؤدي دورها الديني والتربوي والتعليمي كمؤسسة مستقلة، لإضافة الى الحفاظ على هذا المعلم الديني الذي يعتبر من مظاهر الحضارة خاصة ان المساجد في مدينة الجزائر كلنت تعرف بجمالها وروعة هندستها مثل الجامع الكبير وجامع كتشاوة وجامع السيدة.

نتيجة لإدارة المهيكلة والمنظمة لمؤسسة الوقف التي كان يشرف عليها المفتيين والقضاة في الجانب القانوني والنظَار والوكلاء في التسيير[50]، استطاعوا المحافظة على الأملاك الموقوفة من الاند ر والزوال وتعطل منفعتها لجهة الحبس، من خلال صيانتها وترميمها و لتالي الحفاظ على الطابع العمراني للمدينة. أما العقارات التجارية مثل المحلات (الحوانيت والفنادق وغيرها) والأراضي الزراعية والبساتين فهي تلعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية من خلال تفعيل الوقف وتحوله من الجمود الى الحركية الاقتصادية. ومن هنا كدت أهمية احتضان مؤسسة الحبس للمساجد بناء وإنشاء وعناية، ولسهمت هذه المؤسسة في نشر المساجد في للبلاد الاسلامية ووفرت للقائمين بها دخلا متفاو ، واعتنت بما أوقفه المحسنون عليها.

وهكذا فإن أكثر الأوقاف من العقارات والأراضي كانت على المرافق العامة التي قدمت للشعب خدمات مباشرة، حيث كان لمشاركة لفراد المجتمع في الوقف دور وثير من خلال توفير دخل معتبر لمؤسسات الوقف وهذه الأخيرة بدورها قدمت خدمات لمختلف الشرائح الاجتماعية المتواجدة في مدينة الجزائر وقتئذ.

وفي الأخير يمكن للقول أن الوقف حقق في حياة المجتمع عدة منافع علمة، حيث أدت المؤسسات الوقفية دورا كبيرا في الإدارة الحضرية

وأثرا في للدورة الاقتصادية،من خلال مساهمتها في الحفاظ على تماسك المجتمع وترابطه وحركيته، وحفظ الأشياء المحبسة من التلاشي لتؤدي دورها الاجتماعي، والاقتصادي والإداري والحضاري.

- الهوامش:

[1] أخص لذكر و ثق المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك المحفوظة في مركز الارشيف الوطني الجزائري.

[2] لمزيد من المعلومات حول مشروعية الوقف في القرآن والسنة أنظر: سليم هلني منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، ط1، مؤسسة الرسالة شرون، بيروت، 2004م؛ وهبة الزحيلي، الوصا والوقف في الفقه الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1998م؛ أبو زهرة ، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، دون ريخ طبع ونشر.

[3] AUMERAT.M., " La propriété urbaine à Alger ", in R.A., n° 41, 1897, pp. 321-330.

[4] MERCIER.E., Habous ou ouakof ses règles et ses jurisprudences, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1895, p.10.

[5] الحفناوي هالي، "حول الوقف في الإسلام"، مجلة المعرفة الجزائرية، العدد 02، جوان 1963، ص 21.

[6] م، ش، ع: 61، و08.

[7] م، ش، ع: 60، و12.

[8] أخرجه مسلم عن عثمان بن عفان، كتاب المساجد، ب فضل بناء المساجد، ج5، رقم الحديث 533، ص15.

[9] HAEDO.D.,Topographie et Histoire générale d'Alger, Trad de l'espagnol par Dr Monnereau et A .Berbrugger, Bouchène, Paris, 1998, p.207.

[10] DEVOULX.A., " Les édifices religieux de l'ancien Alger ", in R.A., n° 06, 1862, p.372.

[11] SHUVAL.T., La ville d'Alger vers la fin de XVIII[eme] siècle, CNRS, Paris 1998, p.193.

[12] Ibid, p.193.

[13] Ibid, p.194.

[14] نظرا لكون غالبية الجزائريين على المذهب المالكي، فقد بلغ عدد المساجد المالكية 92 مسجدا، و14 مسجد آخر حنفيا سنة 1830. أنظر: سعيدوني صر الدين، دراسات وأبحاث في ريخ الجزائر القترة الحديثة والمعاصرة المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 241.

[15] بن حموش مصطفى و بلقاضي بدر الدين، ريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير دوفولكس المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص 38.

[16] التميمي عبد الجليل، "وثيقة عن الأملاك المحبسة سم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر"، المجلة التاريخية المغربية العدد 05، 1980، ص 10.

[17] نفسه، ص 11.

[18] سعيدوني صر الدين، "موظفو مؤسسة الأوقاف لجزائر في أواخر العهد العثماني"، المجلة التاريخية المغربية العددان 57- 58، جويلية 1990، ص176.

[19] التميمي، المرجع السابق، ص 14.

[20] سجلا بيت المال والبايلك، علبة 14، سجل 81.

[21] كجاوة: كلمة تركية تعني مكان الذي يرع أو يباع فيه الماعز.

[22] DEVOULX.A., "Les édifices religieux de l'ancien Alger ", R.A., n° 12, 1868, pp.107- 108.

[23] Ibid, p.114.

[24] Ibid, pp.107-108.

[25] م، ش، أنظر العلب التالية: 61، 127، 128، 129، 132، 133.

[26] الشويهد بن عبد ، قانون أسواق مدينة الجزائر 1695-1705، تحقيق صر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006 ، ص93.

[27] م، ش، ع: 129، و02، 06، 07، 11، 21، 27.

[28] يخبر دوفول (DEVOULX) نه منذ زمن طويل (حوالي قرنين) كان يوجد خارج ب الواد مساحة تقام فيها صلاة الجنازة، نظرا لكثرة المقابر الكبيرة حول هذه المنطقة من المدينة، لذا أصبحت تسمى هذه المنطقة لمصلى وبما أن صلاة الجنازة تقام خارج المسجد والمصلى عادة ما يكون بعا للمسجد، فقد قام الداي شا التريكي ببناء مسجد للخطبة ومصلى مغطى في وسط مساحة المصلى سنة 1086هـ/ 1675م، وبقي هذا المسجد قائمًا إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث تم هدمه من طرف السلطات الفرنسية في شهر فيفري 1862. أنظر:

- DEVOULX.A.," Les édifices religieux de l'ancien Alger ", in R.A, n° 07, 1863, pp.189-191.

[29] م، ش، ع: 129، و ثق 38، 43، 50، 52، 55.

[30] م، ش، ع: 61، و08.

[31] م، ش، أنظر العلب التالية: ع: 57، و35؛ ع: 1/27، و46؛ ع: 1/37، و23.

[32] DEVOULX.A., "Les édifices religieux de l'ancien Alger ", in R.A., n° 09, 1865, p.452.

[33] Ibid, p.452.

[34] م، ش، أنظر العلب التالية: ع: 2/28، و10؛ ع: 129، و ثق 05، 10، 15، 31، 33، 34؛ ع: 132-133، و ثق 14، 31.

[35] يذكر دوفول (DEVOULX) أن المساجد الحنفية الثلاثة، المسجد الجديد ومسجد كتشاوة ومسجد السيدة، نهم قمة وأ قة وروعة في الهندسة المعمارية الجزائرية في هذه الفترة. أنظر: نور الدين عبد القادر، صفحات في ريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، 1965، ص155.

-DEVOULX.A., " Les édifices ... ", 1862, p.375.

[36] حول ريخ الجامع الجديد أنظر:

- DOKALI.R., Les mosquées de la période turque à Alger, SNED, Alger, 1974, p.36.

- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص ص155- 156؛ بن حموش وبلقاضي، المرجع السابق، ص36.

[37] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص155.

[38] ريخ بناء زاوية أقرون يعود إلى سنة 1080هـ/1669م لقرب من دار الانكشارية القديمة، لكن لا نعرف من قام ببنائها أو أمر بذلك، كان إمام مسجد أقرون الإمام العربي والد العالم العلامة سيدي الأكحل، شيّد هذا الأخير مكان الزاوية مسجدا سنة 1140هـ/1727-1728م أصبح يعرف بمسجد سيدي الأكحل، قام بتجديده الداي علي شا نقيس وأصبح يحمل اسمه، أنظر:

- DEVOULX.A., "Les édifices religieux de l'ancien Alger", in R.A., n° 14,1870, p.170.

[39] م، ش، ع: 61، و16.

[40] م، ش، أنظر العلب التالية: ع: 60، و ثق 12، 12، 23؛ ع: 61، و ثق 01، 02، 03، 21.

[41] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص163.

[42] DEVOULX.A., " Les édifices ... ", 1870, p.180.

[43] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص163.

[44] م، ش، ع: 141، و42.

[45] DEVOULX.A.," Les édifices ... ",

1870, pp.186 -187 .

[46] DOKALI , Op.cit., p.35.

[47] DEVOULX.A.," Les édifices …", 1870, pp.186-187.

[48] المعاوضة: هي استبدال العين الموقوفة بعقار آخر، حيث يُضم العقار الجديد إلى جملة الموقوفات،مع خروج للعين الموقوفةمن دائرة الوقف لصالح الطرف الآخر، وهو أحد أساليب الحفاظ على الموقوفات واستمرار الانتفاع بها. أما العناء فهوكراء الاهلاك الموقوفة وخاصةالتي تعطلت منفعتها وعجز القائمين عليها اصلاحها. لمزيدمن المعلومات أنظر: عفيفي ، "أساليب الانتفاع الاقتصادي لأوقاف في مصر في العصر العثماني"، حوليات إسلامية، المجلد 24 منشورات المعهد الفرنسيللأ ر الشرقية، القاهرة 1988 ، ص121.

-SHUVAL.T," La pratique de la mu'awada (échange de bien habus contre propriété privée) à Alger au XVIII siècle ", in R.M.M.M, n[os] 79 - 80, 1996, pp. 60 - 63

[49] للمزيد من المعلومات حول اهمية الجامع الاعظم في مدينة الجزائر أنظر: نعيمة بوحمشوش، الجامع الأعظم بمدينة الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الميلاديين من خلال و ثق الاوقاف، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد ، 2013-2014.

[50] نظرالدورالذي أصبح يلعبه الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني (للقرن 18م)، وازد دعدد الأوقاف وكثرتها، تطلبمن الإدارة العثملنية لجزائر أن تضع تنظيمات وقوانين إدارية خاصة، تسهر على رعاية شؤون هذه الأوقافالتيتتوزع علىعدة مؤسسات خيرية، ولهذا أُوجدت هيئة محلية رسمية مستقلة تتكون من عدة موظفين يمثلون مجلسا خاصا، وهوبدوره يخضع لتوجيهات ومراقبة المجلس العلمي. ومن خلال المهام الموكلة إلىموظفي الأوقاف فيكل مؤسسةيتلخص دورهم في حفظ الوقف وعملتيه ولجاره انكان عقارا، وزرعه إن كنت أرضا زراعية، المخاصمةفيه، تحصيل ريعهمن أجرة أو زرع أو ثمرة، الاجتهاد في تنميته وصرفه في جهلته، عمارة واصلاح،من أجل تحقيق للمبدألللذي قامت عليههذه المؤسسات والغليةالتي أرادها الواقفون (تقديم خدمات خيرية واجتماعية وثقافية). لمزيد من المعلومات أنظر: سعيدوني صرالدين، "موظفو مؤسسة الأوقاف لجزائر في أواخر العهد العثماني"، المجلة التاريخية المغربية العددان 57-58، جويلية 1990، ص178.